



تعميم مالي رقم (1) لسنة 2018 م

بشأن إعداد مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2019 م

ضمن خطة السنوات 2017 – 2021 م للوزارات والجهات الاتحادية المستقلة

الموقرين

سمو ومعالي الوزراء ورؤساء مجالس إدارة الجهات الاتحادية المستقلة

- بعد الاطلاع على:
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 م في شأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي .
- وقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (6/7/168) لسنة 2015 م بشأن تمديد خطة اعداد الميزانية العامة للاتحاد من ثلاث سنوات الى خمس سنوات .
- وعلى قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (13/2/47) لسنة 2016 م بشأن إيرادات الحكومة الاتحادية المتوقعة خلال سنوات خطة الميزانية العامة للاتحاد (2017-2021) حيث نصت الفقرة رقم (2) على: "تحديد سقف ميزانية كافة الوزارات والجهات الاتحادية للسنة المالية 2016م كسقف لميزانيتها لخطة مشروع الميزانية العامة للسنوات 2017-2021".
- وقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (1/10/1) لسنة 2016 م بشأن اعتماد مشروع خطة الميزانية العامة للاتحاد للسنوات 2017-2021 .
- وقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (10/3) لسنة 2017 بشأن اعتماد الميزانية العامة للاتحاد لسنة 2018 م .
- وتنفيذا لأحكام المادة رقم (13) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 في شأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي والتي تنص على: "يصدر الوزير تعميما ماليا يحدد فيه الخطوط اللازمة لإعداد مشروع الميزانية للسنة التالية وذلك خلال الشهر الثالث من السنة المالية الجارية".

وبالإشارة الى ما ورد بنصوص المواد التالية من المرسوم بقانون اتحادي المشار اليه أعلاه.

- المادة رقم (3) "استثناء من الاحكام الواردة بقوانين إنشاء الجهات الاتحادية الخدمية المستقلة على هذه الجهات كافة اعتماد ميزانياتها ضمن قانون ربط الميزانية السنوي".
- المادة رقم (7) "تلتزم الجهات الاتحادية بتوريد إيراداتها المحصلة الى حساب الخزينة الموحد، ولا يجوز تخصيص إيراد معين لتغطية مصروف معين إلا بموافقة مجلس الوزراء، وذلك باستثناء الاعانات والهبات والاعتمادات المالية المخصصة للجهات الخدمية المستقلة لغرض معين"



- المادة رقم (8) " يجب على الجهات الاتحادية إظهار كافة أشكال الدعم العيني الذي تحصل عليه من مختلف المصادر المصرح بها قانوناً وذلك وفقاً للنموذج الذي تعده الوزارة يوضح فيه القيمة المالية لهذا الدعم العيني والذي يقدم رفق مستندات مشروع الميزانية".
- المادة رقم (12) "تعد الجهة الاتحادية برامجها وخططها ومؤشرات أدائها الرئيسية استناداً للخطة الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الوزراء وفي حدود سقف الميزانية المعتمدة".
- المادة رقم (15) " تقدم جميع الجهات التي تشملها الميزانية العامة والميزانيات المستقلة التقديرات المبدئية لمصرفاتها وإيراداتها الى الوزارة وفقاً لاتفاق الاهداف الاستراتيجية وبرامجها موزعة على الانشطة الخاصة بكل برنامج ويحدد موعد تقديمه بالتعميم الذي يصدره الوزير في هذا الشأن".
- المادة رقم (16) "إذا تأخرت أي جهة اتحادية في تقديم مشروع ميزانيتها عن الميعاد المحدد بالتعميم المشار اليه في المادة (13) من هذا المرسوم بقانون، تقوم الوزارة - بعد إخطار الجهة المتأخرة - بإعداده بناء على برامج واعتمادات السنة الجارية لهذه الجهة . . .".
- المادة رقم (24) "تعد الوزارة مشروع القانون السنوي لربط الميزانية العامة والميزانيات المستقلة ومشروع قرار ميزانية الخطة متوسطة المدى ويتولى مجلس الوزراء مناقشة المشروع وإعداده بالصيغة التي يوافق عليها".
- المادة (26) "تخطر الوزارة كل جهة اتحادية فور صدور قانون ربط الميزانية السنوي بالاعتمادات المخصصة لها عن السنة المالية حسب أبواب ومجموعات وبنود الصرف استناداً للأهداف الاستراتيجية وبرامجها وأنشطتها".

وبناء عليه يرجى القيام بما يلي:

أولاً : مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2019 م :

استكمالاً لمشروع تطوير النظام الآلي لإعداد الميزانية العامة بشأن الربط مع نظام بياناتي بالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية وذلك بهدف رفع كفاءة النظام الآلي ودقة احتساب التكاليف المالية للوظائف الحتمية والمستحدثة والترقيات وتقديم أفضل الخدمات لكافة الجهات الاتحادية.

وعليه، تأمل وزارة المالية من كافة الوزارات والجهات الاتحادية تحديث مشروع ميزانيتها للسنة المالية 2019 وفقاً لنص المادة (12) من المرسوم بقانون رقم (8) لسنة 2011 على أن تكون تقديرات مصرفاتها طبقاً للسقف المحدد بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (13/و/2/47) لسنة 2016 المشار اليه أعلاه والقيام بالخطوات التالية :

1-مراجعة البيانات الأساسية للموظفين من نظام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (بياناتي) والنظام المالي في الحكومة الاتحادية حسب رواتب شهر فبراير لعام 2018م وتدقيقها واجراء التحديث والتعديلات اللازمة عليها بالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في حال وجود ملاحظات على البيانات الأساسية وميزانية الوظائف للجهة.



2- تحديث تخصيص الموظفين على الأنشطة والخدمات ضمن هيكل البرامج، وعلى الإدارات والأقسام ضمن الهيكل التنظيمي وحسب المواقع الجغرافية المختلفة، ويمكن الاطلاع على القواعد والاسس الإستراتيجية المنظمة لعملية تخصيص التكلفة على الأنشطة والخدمات (الفرعية والتكميلية) لتحديث مشروع الميزانية للسنة المالية 2019 المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ضمن التشريعات والسياسات / الأدلة، أو باستخدام الرابط التالي:

<https://www.mof.gov.ae/layouts/MOF/Publications/Ar/DocLib/cost%20allocation.pdf>

- 3- تخصيص كافة المشروعات الرأسمالية الجديدة بعد اعتمادها من الجهات المختصة على الأنشطة.
- 4- تحديث مشروعات الاستكمال المدرجة على الأنشطة إن وجدت.
- 5- إعداد خطة التدفقات النقدية لميزانيتها بشكل دقيق بحيث تعبر عن الموقع صرفه أثناء تنفيذ ميزانية السنة المالية 2019م ويمكنها الاسترشاد بتقارير المصرف الفعلي خلال السنة الجارية والسنوات السابقة .
- 6- يتعين على الجهات الاتحادية التي لديها إيرادات ذاتية أن تراعي الدقة في التنبؤ بإيراداتها بالتنسيق مع إدارة تنمية الإيرادات العامة بوزارة المالية .
- 7- مراجعة وتدقيق البيانات التي يتم تحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية وفقا للقواعد المعمدة في هذا الشأن.
- 8- الجهات الاتحادية التي تتلقى دعم عيني يتم إدراج كافة أشكال الدعم العيني وفق النماذج الخاصة بذلك حسب آخر مقترح تم إدخاله بالنظام الآلي لإعداد الميزانية وإرسالها كمرفات أساسية لمشروع الميزانية.
- 9- الجهات الاتحادية المرتبطة بالنظام الآلي لإعداد الميزانية ولم ترتبط بالنظام المالي للحكومة الاتحادية ونظام بياناتي فيمكنها تحديث البيانات الأساسية للموظفين وإرساله لوزارة المالية على قرص مدمج لتحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية
- 10- الجهات الاتحادية التي لم ترتبط بالأنظمة المالية والإدارية للحكومة الاتحادية (النظام الآلي لإعداد الميزانية/ النظام المالي الاتحادي / نظام بياناتي) فيمكنها تحديث البيانات المالية لميزانياتها موزعة على مستوى البنود الحاسوبية ومجموعات الصرف الرئيسية وذلك حتى تتمكن من تحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية لاستكمال بيانات الميزانية العامة للاتحاد
- 11-مراجعة وتدقيق وتحديث البيانات المالية للتصنيف الوظيفي من خلال مختلف أنواع النفقات بما يتوافق مع دليل التصنيف المعتمد المنشور على الموقع الإلكتروني للوزارة ضمن التشريعات والسياسات / الأدلة أو باستخدام الرابط التالي:

<https://www.mof.gov.ae/layouts/MOF/Publications/Ar/DocLib/expenditure%20classification.pdf>

12- التخطيط المالي :

يتم مراعاة تحديث وتطوير برامج التخطيط المالي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة الاتحادية ورؤية الإمارات 2021 بما يتوافق مع المعايير الدولية والشفافية في العمليات والإجراءات المالية لتحقيق أعلى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية المستدامة .



- لذا تأمل وزارة المالية من السادة المختصين لدى الجهات الاتحادية إعداد البرامج والخطط المالية متوسطة وطويلة الاجل لتحقيق التنمية المستدامة في الموارد المالية للدولة ، مع الاسترشاد بالنود التالية :
- إجراء تقييم لاستراتيجية الإدارة المالية لدى الجهات الاتحادية .
 - مراجعة وتوثيق العمليات المحاسبية والممارسات القائمة وفقاً لدليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية .
 - إجراء المقارنات المعيارية وفقاً لأفضل المعايير التشغيلية .
 - وضع خطط لاجراء التحسينات بحسب أولوياتها للحد من المخاطر المالية .
 - مواكبة التطور التقني من خلال تحديث وتطوير الأنظمة الآلية المستخدمة في العمليات المالية بالتنسيق مع وزارة المالية .
 - رفع وتحسين كفاءة الرقابة الداخلية على كافة العمليات المالية لدى الجهات الاتحادية .
 - الاطلاع على الحساب الختامي وتقارير ديوان المحاسبة والاسترشاد بها وبالمصروفات الفعلية خلال السنة الجارية والسنوات السابقة وذلك من أجل احتساب وتقدير المصروفات المدرجة بمشروع ميزانية السنة المالية 2019 بشكل دقيق ومعبر عن الواقع الفعلي وتبلي المتطلبات والاحتياجات الفعلية للجهات الاتحادية .
 - إعادة ترتيب الأولويات وتحليل وتقييم فرص ترشيد النفقات والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وذلك لتعزيز مستهدفات الاحتياطي النقدي للحكومة الاتحادية .
 - التوزيع الأمثل للاعتمادات المالية المدرجة بمشروع الميزانية على مستوى الأهداف الاستراتيجية والوحدات التنظيمية وفقاً للقواعد التي تضمنها دليل إجراءات إعداد الميزانية العامة .

13- الإيرادات المتوقعة : إستكمالاً لمشروع تحديث التنبؤ بالإيرادات المتوقعة تأمل وزارة المالية من السادة المختصين لدى الجهات الاتحادية مراعاة مايلي :

- التنسيق مع إدارة تنمية الإيرادات العامة بشأن إجراء التحديث اللازم للتنبؤ بالإيرادات المتوقعة للسنة المالية 2019م .
- استخدام محركات البحث الخاصة أثناء القيام بالتنبؤات عن الإيرادات المتوقعة ، وستقوم الوزارة بعقد ورش عمل بهذا الشأن .
- إعداد النماذج الخاصة بالتنبؤات عن الإيرادات المتوقعة خلال السنة المالية 2019م وموافاة وزارة المالية بالبيانات النهائية عن الإيرادات المتوقعة بالموعد المحدد .
- حضور الاجتماعات التي تعقدها وزارة المالية لمناقشة البيانات المالية المعدة من قبل الجهة ومقارنتها مع البيانات المستخرجة من الأنظمة المالية بالوزارة .



ثانياً: دليل الاجراءات لإعداد الميزانية العامة :

يتم العمل بالدليل المعتمد لإجراءات إعداد الميزانية بالإضافة للقواعد والاجراءات التنظيمية والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية والمنشورة على الموقع الالكتروني للوزارة ضمن التشريعات والسياسات / الأدلة، ويمكن الاطلاع عليها باستخدام الرابط التالي:

<https://www.mof.gov.ae/layouts/MOF/Publications/Ar/DocLib/budget%20planning.pdf>

ثالثاً: الموعد المحدد لتقديم مشروع الميزانية:

نأمل من كافة الجهات الاتحادية تقديم مشروع الميزانية لسنة 2019 الى وزارة المالية في موعد غايته 2018/04/19م وسيتم نشر هذا التعميم بالإضافة الى مواد التدريب الاخرى على موقع الوزارة والنظام الايلي لإعداد الميزانية باستخدام الرابط التالي:

<https://federalepm.mof.gov.ae>

وستقوم وزارة المالية بعقد ورش عمل تدريبية للسادة المختصين باعداد مشروع الميزانية في بداية شهر مارس 2018 كما أن الوزارة على أتم الاستعداد للرد على كافة الاستفسارات التي ترد من الجهات الاتحادية من خلال مركز الاتصال الموحد :

البريد الالكتروني: info@mof.gov.ae ، ورقم الهاتف: (600533336).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

حمدان بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي وزير المالية

تاريخ : 13 / جمادى الثاني / 1439 هـ

الموافق : 01 / 03 / 2018 م